Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(العلل الأولى) وأباح استخدامها وأطلق على النوع الثانى (العلل الثوانى والثوالث) ودعا إلى إلغائها . يقول : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بينذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فحأل حرم ؟؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه و[illegible] السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه ، وقال : فلم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثرة ، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون !! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع !! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، وإذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى لم يوقع العلم »[1] .

نقول ، ورغم مجاهدة ابن مضاء فى إقناع النحاة بإسقاط العلل الثوانى والثوالث لعدم الفائدة فإن النحاة لم يأبهوا بهذه المصادرة وظلت الفكرة منداحة فى التفكير النحوى ، والعلة فى ذلك أنها خاصة أصيلة فى لغتنا .

(١) الرد على النحاة ١٥١ ــ ١٥٢